

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بطلب مجلس الأمن الوارد في قراره ٢٠٨٨ (٢٠١٣) والمعدل في القرار ٢١٢١ (٢٠١٣). ويقدم معلومات مستكملة عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (مكتب بناء السلام) في الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويتضمن التقرير أيضا تقييما تفصيليا لأداء مكتب بناء السلام وفعاليته.

ثانيا - معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية

ألف - أحدث التطورات

٢ - منذ صدور تقرير الأخير (A/2013/470)، تدهورت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل خطير. وقد نجمت آخر سلسلة من الأحداث عن هجوم شنته الجماعات المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) وجماعات مسلحة أخرى ضد المسلمين في بانغي في ٥ كانون الأول/ديسمبر، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٦٠٠ شخص ونزوح ٢١٤ ٠٠٠ من المشردين داخليا. وردت قوات ائتلاف سيليكاس السابق على ذلك وفي نهاية المطاف أجبرت المهاجمين على التراجع بعد تبادل لإطلاق النار دام مدة طويلة. ورغم عدم معرفة عدد الضحايا بدقة في سائر أنحاء البلد، تشير التقديرات إلى أنه أكبر بكثير مقارنة ببانغي. ويقدر أيضا أن عدد المشردين داخليا زاد بنحو ٤٢٥ ٠٠٠ في المناطق الأخرى من البلد. وقد أشعل ذلك الهجوم فتيل أعمال عنف واسعة الانتشار بين طائفتي المسيحيين والمسلمين في بانغي وعلى صعيد البلد.



٣ - وخلال الأيام التالية، جرت عمليات تفتيش للمنازل وأعمال قتل ممنهجة في مختلف أحياء بانغي وفي أماكن أخرى. وتفيد الأنباء بوقوع انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الإعدام دون محاكمة، وعمليات القتل خارج نطاق القانون، والعنف الجنسي، والنهب، وتدمير الممتلكات، وإنشاء نقاط التفتيش غير المشروعة، والابتزاز، والاعتقال التعسفي، والاحتجاز، والتعذيب. وفي كل هذه الأعمال، استهدف المسلمون المسيحيين واستهدف المسيحيون المسلمون، في سياق انتشار الفوضى في البلد.

٤ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، بدأت الحكومة الفرنسية عملية سانغاري بنشر ٦٠٠ ١ فرد لدعم بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقوة حفظ السلام دون الإقليمية التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. واستطاعت عملية سانغاري وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إيواء أفرادها وشرعت في نزع سلاح بعض الجماعات المسلحة، ومعظمها من ائتلاف سيليكاس السابق، في بانغي. وأعقب ذلك موجة من الهجمات التي شنتها الأغلبية المسيحية ضد الأقلية المسلمة، ووردت أنباء تزعم قيام كلتا الطائفتين بعمليات قتل انتقامية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولم تتمكن قوات الشرطة والدرك الوطنية من الحفاظ على السلامة العامة وسيادة القانون والنظام.

٥ - ووقعت أيضا أعمال قتال خارج بانغي، وتحديدا في بيغوا، وبوسانغوا، وبووار، وبوزوم، وباوا. وما زالت حدة التوترات مرتفعة والمواجهات مستمرة بين المقاتلين المناهضين لاستخدام السواطير (البالاكا) ومقاتلي ائتلاف سيليكاس السابق، وفيما بين المدنيين من المسيحيين والمسلمين. ووردت أنباء أيضا عن وجود عناصر من تنظيم بوكو حرام.

باء - الحالة السياسية

٦ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، أقام ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى اتصالاتا دائما مع الشركاء الدوليين الرئيسيين في بانغي، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا. وأتاحت هذه المشاورات الوثيقة لممثلي المجتمع الدولي في البلد فرصة للتكلم بصوت واحد وإصدار مجموعة من البيانات العامة المشتركة. واتخذت أيضا مساعي مشتركة لدى رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية ورئيس الوزراء للمساعدة على وضع حد للعنف. وأصدر كل من رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية ورئيس الوزراء بيانات لم تحقق الأثر المنشود.

٧ - وأجرت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، ومستشاري الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، وممثل ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بعثة تقييم

مشتركة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ١٧ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر. وزارت البعثة المشتركة بانغي وبوسانغو حيث عقدت اجتماعات مع السلطات الانتقالية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، والمجتمع المدني، والمجموعات النسائية وضحايا أعمال العنف التي وقعت مؤخرا. ودعا الوفد المشترك إلى اتخاذ إجراءات وطنية ودولية عاجلة لحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، والحيلولة دون دخول البلد في دوامة نزاع طائفي كامل النطاق.

٨ - وسافر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية إلى بانغي ونجامينا في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر لإيصال رسائل بالنيابة عني بشأن المصالحة الوطنية والعمليات الانتقالية. واجتمع برئيس الدولة في المرحلة الانتقالية، ورئيس الوزراء، والشركاء الدوليين الرئيسيين في بانغي. وحضر أيضا الاحتفال بذكرى تحويل بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وما نشأ عن ذلك من نقل للسلطة من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى الاتحاد الأفريقي. وفي نجامينا، شارك في الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي استضافه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، وعقد اجتماعات ثنائية مع وزراء المنطقة. واعتمد الاجتماع نداء نجامينا بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يدين استخدام الدين كأداة، ويدعو إلى الهدوء ويرحب بنقل السلطة من بعثة توطيد السلام إلى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٩ - وأخيرا، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر وجهت رسالة سلام مصورة بالفيديو إلى سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، جرى بثها بالفرنسية والسانغو في مختلف المحطات التلفزيونية المحلية. وأتيح الشريط الصوتي، باللغتين، إلى محطات الإذاعة المحلية أيضا.

المؤسسات الانتقالية

١٠ - على الرغم من تدهور الحالة الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على ما يبدو أن العملية الانتقالية عموما ظلت تسير في المسار الصحيح. فجميع المؤسسات الانتقالية أنشئت أو جرى تعزيزها. وجرى انتخاب أعضاء المكتب الجديد للمجلس الوطني الانتقالي في ٨ آب/أغسطس واحتفظ ألكسندر فرديناند نغيديت بمنصبه بوصفه رئيسا له. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح ميشيل دجوتوديا رسميا رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٣. وشكل حفل أداءه لليمين بداية الفترة الانتقالية.

١١ - وأعيد تشكيل الحكومة الانتقالية في ٢٢ آب/أغسطس. ولكن خلاف ما نصت عليه أحكام الميثاق الانتقالي، لم يتخل السيد دجوتوديا عن منصبه بوصفه وزيرا للدفاع بعد أداءه

اليمن. وبدلاً من ذلك، عُين برتراند مامور وزيراً منتدباً مكلفاً بشؤون الدفاع في مكتب رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، نقل الفريق أول نور الدين آدم، أحد قادة ائتلاف سيليكسا السابق، من منصب وزير الأمن والهجرة وأعيد انتدابه في مكتب رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية لشغل منصب المدير العام للجنة الاستثنائية للدفاع عن المكتسبات الديمقراطية، برتبة وزير من كبار الوزراء. وحل محله في وزارة الأمن والهجرة جوزوي بينووا، الذي كان يتولى نفس المنصب في إدارة بوزيزي. وعين جون - جاك ديمافوث مستشاراً لرئيس الدولة في المرحلة الانتقالية مكلفاً بتزعم السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والعلاقات مع بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، برتبة وزير.

١٢ - ويشكل اعتماد الإطار القانوني للمحكمة الدستورية الانتقالية وبعد ذلك تعيين أعضائها التسعة، بمن فيهم أربع نساء، فضلاً عن تعيين المجلس الأعلى للاتصال، تطورات مهمة في إنشاء مؤسسات المرحلة الانتقالية. وكان من المعالم الرئيسية الأخرى في هذه العملية اعتماد قانون انتخابي جديد، وخريطة طريق للمرحلة الانتقالية، وتوقيع السلطات الانتقالية على "ميثاق جمهوري" من أجل السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى برعاية جماعة سان إيجيديو. وقد وضع هذا الميثاق بين ممثلي السلطات الانتقالية والمنظمات الدينية والمجتمع المدني في البلد. ويسعى إلى تعزيز العودة التدريجية للسلام والأمن والمصالحة الوطنية، فضلاً عن تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى ووقعه الزعماء الثلاثة للمرحلة الانتقالية.

لجنة متابعة اتفاقات ليرفيل

١٣ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت لجنة متابعة اتفاقات ليرفيل عقد اجتماعاتها بانتظام على المستوى التقني في بانغي. وواصل الرئيس دينيس ساسو نغيسو، رئيس الكونغو، ووسيط الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ورئيس لجنة المتابعة مشاركة نشطة شخصياً وعن طريق ممثله الخاص المتمركز في بانغي.

١٤ - وقدم مكتب بناء السلام وفريق الأمم المتحدة القطري الدعم التقني إلى لجنة المتابعة واستخدم ممثلي الخاص مساعيه الحميدة للمساعدة في التغلب على التحديات السياسية. وعلى سبيل المثال، أوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستشاراً كبيراً للمساعدة في صياغة خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية، تحت الإشراف العام لممثلي الخاص.

١٥ - وبالمثل، عقب مناقشات جرت في إطار لجنة المتابعة وبناء على طلب رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية، وضع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا

الوسطى استراتيجية لتحقيق الاستقرار من أجل معالجة الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذه الوثيقة نتيجة للمشاورات الواسعة النطاق التي أجراها ممثلي الخاص. وقد حظيت هذه الاستراتيجية بتأييد لجنة المتابعة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وتتجسد مضامينها في خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية.

التقدم المحرز نحو إجراء الانتخابات

١٦ - في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد المجلس الوطني الانتقالي مشروع قانون الانتخابات وأصدره بوصفه قانوناً. ووقع رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية ورئيس الوزراء ووزير الإدارة الإقليمية مرسوماً في ١٦ كانون الأول/ديسمبر يعلن عن تكوين الهيئة الانتخابية الوطنية المؤلفة من سبعة أعضاء. وفيما بعد أدى الأعضاء، ومن بينهم امرأتان، اليمين القانونية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر وعينوا مجلساً يتألف من ثلاثة أعضاء منهم ديودوني كومبو - يايا بوصفه رئيساً. ووفقاً للميثاق الانتقالي والقانون الانتخابي، تضم الهيئة الانتخابية الوطنية ممثلين للسلطات الانتقالية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وسيظلون في مناصبهم طوال العملية الانتقالية. وفي أعقاب مؤتمر القمة المصغر المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى الذي عقد في باريس، في ٦ كانون الأول/ديسمبر، بدأت بعض الجهات الفاعلة الدولية تدعو إلى إجراء انتخابات في عام ٢٠١٤، قبل المواعيد التي حددها الميثاق الانتقالي. وفي إطار استراتيجية تقديم الدعم الانتخابي، ستوفد الأمم المتحدة بعثة متعددة التخصصات لتقييم الاحتياجات الانتخابية في أوائل عام ٢٠١٤. وإلى حين القيام بذلك، جرى بالفعل إيفاد مستشار انتخابي كبير إلى مكتب بناء السلام للمساعدة في تقديم المشورة التقنية إلى السلطات الانتقالية وإلى الهيئة الانتخابية الوطنية.

دور الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية

١٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا نشطة للغاية في جهودها الرامية إلى معالجة الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ففي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قرر، في جملة أمور، مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية عقد في نجامينا، دعم بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وتكليف الجماعة الاقتصادية بمهمة تنظيم مؤتمر وطني شامل للجميع؛ وإنشاء الهيئة الانتخابية الوطنية دون إبطاء.

١٨ - ورصد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى عن كثب. وأعرب عن القلق بوجه خاص من تزايد التوترات الدينية وشدت على أن الحالة

الراهنة تشكل تهديدا لمستقبل البلد في حد ذاته، وكذلك تهديدا للأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وفي اجتماع عقد في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، زاد المجلس القوام المأذون به لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ٦٠٠٠ فرد ودعا إلى تقديم الدعم من أجل تهيئة الظروف المواتية لنشر هذه القوة بشكل كامل. وبدأت العمل رسميا بعثة الدعم الدولية في ١٩ كانون الأول/ديسمبر في حفل أقيم في بانغي. ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣)، تقدم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الدعم إلى الاتحاد الأفريقي من أجل تنظيم مؤتمر للمانحين في شباط/فبراير ٢٠١٤ في أديس أبابا لحشد الموارد اللازمة لدعم بعثة الدعم الدولية.

١٩ - وفي الوقت نفسه، زارت بعثة تقييم تقنية تابعة للاتحاد الأفريقي جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ١٨ إلى ٢٥ آب/أغسطس من أجل تنقيح مفهوم العمليات الذي تعتمد عليه بعثة الدعم الدولية وأجرت مشاورات مع مكتب بناء السلام. وشارك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في الفريق المشترك بين الوكالات الذي أوفد في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، استجابة لقرار مجلس الأمن ٢١٢١ (٢٠١٣)، من أجل إعداد التقرير المتعلق بالخيارات الممكنة لدعم بعثة الدعم الدولية (S/2013/677).

فريق الاتصال الدولي

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تحت الرئاسة المشتركة لوسيط الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن. وترأس وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وفد الأمم المتحدة لهذه الجلسة. وذكر الشركاء الدوليون السلطات الانتقالية بمسؤوليتها عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٢١ (٢٠١٣)، بما في ذلك أهمية ربط عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بإصلاح قطاع الأمن وباستراتيجية تحقيق الاستقرار بهدف إنشاء قوات دفاع ودوائر أمنية متوازنة وتمثل الجميع وميسورة التكلفة. وفي هذا الصدد، أعرب الشركاء الدوليون عن اعتراضهم على القرار الذي أعلن عنه رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية في ملاحظاته الافتتاحية في اجتماع فريق الاتصال الدولي، وينطوي على إدماج ٣٥٠٠ من عناصر ائتلاف سيليكما السابق في القوات المسلحة الوطنية الجديدة للبلد. واعتمد فريق الاتصال الدولي إعلان بانغي الذي يشجع السلطات الانتقالية على أن تواصل تنفيذ العملية الانتقالية، بما يفضي إلى إجراء

الانتخابات الرئاسية والتشريعية. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل لفريق الاتصال الدولي في شباط/فبراير ٢٠١٤.

التنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية

٢١ - في إطار الجهود الرامية إلى المساهمة في تنسيق الدعم الدولي المقدم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، نظم ممثلي الخاص اجتماعات/مؤتمرات هاتفية أسبوعية "للمجموعة الخماسية" مع كبار ممثلي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وساهم ذلك في التحضير لاجتماع بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى برعاية الاتحاد الأوروبي، عقد في برازافيل يومي ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى ذلك، مع تطور الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، نسق مكتب بناء السلام المواقف المشتركة بين المجموعة الخماسية، وجرى إصدار بيانات مشتركة باسم أعضائها.

٢٢ - وقام الممثل الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، بالتشاور الوثيق مع ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى، بتيسير المحادثات بين الوفود بقيادة الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أحمد علامي، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، رمضان لعمامرة، وذلك من أجل مواءمة مواقفها بشأن بعثة الدعم الدولية. وقد عقد هذا الاجتماع يومي ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر في أديس أبابا، وكان بمثابة منطلق للمضي قدما بالتنسيق الاستراتيجي والتقني بين المؤسستين في ما يتعلق بنشر البعثة.

٢٣ - وعقدت لجنة بناء السلام مناقشة غير رسمية مع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وممثلي الخاص في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وأبلغ مجلس الأمن لاحقا بنتائج هذه المناقشة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، انتخبت بالإجماع لجنة بناء السلام المغرب رئيسا لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة لها.

جيم - الأمن وسيادة القانون

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الغياب الكامل لسيادة القانون والنظام في جميع أرجاء البلد يطبع الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالإضافة إلى أحدث التطورات التي جرى بيانها في الفقرات من ٢ إلى ٨ أعلاه، جرت سلسلة من الأحداث المهمة.

٢٥ - ففي ٢٦ آب/أغسطس، وقعت بلدتا مونغومبا وبودا، أيضا قريبا من بانغي، في أيدي الجماعة المتمردة الجديدة المسماة "جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى" التي أفادت الأنباء بأنها تنشط في منطقة بيتوكو، قرب الحدود مع تشاد.

٢٦ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، نفذ ائتلاف سيليكيا عمليات قسرية لترح سلاح المدنيين في مقاطعتي بوي راي وبوينغ الواقعتين في بانغي. وتفشت أعمال العنف والنهب. ونتيجة لذلك، لجأ سكان هاتين المقاطعتين إلى مدرج وطرق مطار ميوكو الدولي، مما تسبب في تحويل جميع الرحلات الجوية الدولية إلى البلدان المجاورة. وطالب السكان باستقالة رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية. وعقب هذه الأحداث، أكد ممثلي الخاص وغيره من الشركاء الدوليين لرئيس الدولة في المرحلة الانتقالية إلحاح الحاجة إلى معالجة الحالة الأمنية المتدهورة. ودفعت هذه الأحداث الحكومة الانتقالية إلى إدخال عدة تعديلات على الهيكل الأمني، بما في ذلك اتخاذ قرار إعفاء ائتلاف سيليكيا من مهمة الحفاظ على سيادة القانون والنظام، وإعادة تكليف قوات الشرطة والدرك الوطنية بالاضطلاع بأدوارها. وقام مرسوم صادر عن رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية بنقل اختصاصات قوات الدرك وميزانيتها وهيكلها الأساسية من وزارة الدفاع إلى وزارة الأمن العام والهجرة.

٢٧ - وأدى إعلان صادر عن وزير الأمن العام بمنع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى والأجانب على السواء من حمل الأسلحة إلى تنفيذ المرحلة الطوعية الأولى من عملية جمع الأسلحة التي بحوزة عناصر ائتلاف سيليكيا في الفترة من ٣ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر. ونفذ أفراد الشرطة والدرك، بمساعدة عناصر ائتلاف سيليكيا السابق، عمليات تفتيش، شملت جمع الأسلحة وإلقاء القبض على المدنيين الذين يحملون السلاح. وبدأت المرحلة الثانية من العملية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، ولكن تعيّن وقفها في نهاية تشرين الأول/أكتوبر بسبب التدخل المزعوم لقيادة ائتلاف سيليكيا السابق الذي حال دون تنفيذ تلك المرحلة على النحو المناسب من جانب القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا والشرطة والدرك. وفي وقت لاحق، عادت عناصر ائتلاف سيليكيا السابق إلى شوارع بانغي للقيام بدور قوات الأمن.

٢٨ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أصدر رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية مرسوماً يحل ائتلاف سيليكيا ويعلن أن القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى هي القوات المسلحة الشرعية الوحيدة المكلفة بالدفاع الوطني.

٢٩ - وأسفر قيام عناصر تابعة لائتلاف سيليكيا السابق بقتل عدة أفراد من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، واغتيال أحد كبار القضاة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر عن احتجاجات واسعة النطاق ضد رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك حادث وقع في بانغي رشق فيه بالحجارة موكب رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية. وفي وقت لاحق حل رئيس الدولة في المرحلة

الانتقالية اللجنة الاستثنائية للدفاع عن المكتسبات الديمقراطية، استجابة للطلب الذي سبق أن قدمه المجلس الوطني الانتقالي.

٣٠ - أما خارج بانغي، ولا سيما في مقاطعة أوهام، فما زالت الحالة تبعث على القلق. وزادت إلى مستوى لم يسبق له مثيل حدة المواجهات العنيفة بين عناصر ائتلاف سيليكما السابق والعناصر المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) والهجمات الانتقامية ضد المجتمعات المحلية للمسيحيين والمسلمين. وكانت هذه الهجمات عنيفة بشكل خاص في بوسانغوا، عاصمة مقاطعة أوهام. واجتمع ممثلي الخاص مع رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية وعدة وزراء حكوميين لتحديد حلول عملية للمشاكل القائمة في هذه المقاطعة. وتشمل "خطة عمل بوسانغوا" التي تمخضت عن ذلك ما يلي من تدابير: (أ) انسحاب ائتلاف سيليكما السابق إلى ما يبعد عن بوسانغوا بمسافة ٣٠ كيلومترا؛ و (ب) إرسال القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا تعزيزات تتألف من ٢٠٠ جندي؛ و (ج) تقديم الدعم إلى السلطات المحلية من أجل إعادة إرساء الإدارة المحلية في بوسانغوا، بما يشمل تعيين قائد جديد للمنطقة؛ و (د) إنشاء لجان للوساطة والمصالحة.

٣١ - وفي سياق كلمة رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية في حفل أداء اليمين لرئيس أركان الدفاع الجديد، الفريق أول بومبايكي، في ٢٨ أيلول/سبتمبر، أمر رئيس الدولة رئيس أركان الدفاع باستعادة الأمن في جميع أرجاء البلد، فبين أن انعدام الأمن في المقاطعات ليس تطورا جديدا، وأن الفقر قد أوجج النزاعات العرقية والتوترات الطائفية. وأعرب السيد دجوتوديا عن أسفه لأن السلطات السابقة لم تعالج قط الأسباب الجذرية للنزاع. وعين رئيس أركان الدفاع المنتهية ولايته، الفريق أول جون - بيير دولوايا، مستشارا عسكريا لرئيس الدولة في المرحلة الانتقالية في إطار الجهود الرامية إلى تحسين التنسيق بين مكتب رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية ووزارتي الدفاع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣٢ - ومع أن قوات الشرطة والدرك استأنفت أداء مهامها في ٣١ آب/أغسطس، فإنها ما زالت تفتقر إلى التجهيز والقدرة التنفيذية. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، نظم حفل لتسليم بعض الأسلحة إلى الشرطة والدرك، وتتألف من بندقية واحدة ومسدس واحد لكل مركز من مراكز الشرطة والدرك. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، وافق مكتب دعم بناء السلام على تمويل مشروع وضعه مكتب بناء السلام بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل إصلاح ثمانية مراكز للشرطة وثلاثة مراكز للدرك في بانغي. وسينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المشروع الذي سيستغرق ستة أشهر، بالتنسيق الوثيق مع

مشروع تكميلي ينفذه الاتحاد الأوروبي، ويهدف، ضمن جوانب أخرى، إلى توفير التدريب للشرطة والدرك في بانغي.

٣٣ - واستهل ممثلي الخاص في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر مشاورات مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية بشأن بدء برنامج لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مما أسفر عن إنشاء لجنة استراتيجية ولجنة تقنية لهذا الغرض. وفي وقت لاحق، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت اللجنة الاستراتيجية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمشاركة رئيس الوزراء، وأعضاء الحكومة، والشركاء الدوليين. واعتماد هذه الاستراتيجية يمهّد الطريق لوضع وثيقة برنامجية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتكميل الاستراتيجية والمساعدة على حشد الموارد. وشددت الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على أهمية ضمان الربط بين إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣٤ - وجرت في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر مشاورات بشأن إصلاح قطاع الأمن مع ممثلي ثماني وزارات معنية ومع الشركاء الدوليين، برئاسة ممثلي الخاص. واتفق المشاركون على إنشاء فريق عامل استراتيجي وفريق عامل تقني للتركيز على وضع استراتيجية قصيرة الأجل وإرساء أسس إصلاح قطاع الأمن في الأجل الطويل. وقبل إجراء المشاورات، أوفدت إدارة عمليات حفظ السلام بعثة دامت أسبوعين، بدعم تمويلي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لتقديم المساعدة التقنية إلى مكتب بناء السلام وفريق الأمم المتحدة القطري.

دال - جيش الرب للمقاومة

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل جيش الرب للمقاومة نشطاً في الجنوب الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى، ويزعم أن أنشطته زادت في الشمال الشرقي، لا سيما في مقاطعة كوتو العليا الغنية بالمعادن. وأبلغ عن وقوع سبع هجمات لجيش الرب للمقاومة خلال الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أدت إلى قتل ١٧ شخصاً، وخطف ٧٩ آخرين، وتشريد ٣٠٠ شخص. واستأنفت فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي عملياتها في جنوب شرق الجمهورية في آب/أغسطس ٢٠١٣، بعد توقف دام أربعة أشهر. وحتى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن جمهورية أفريقيا الوسطى تأوي ٢١ ٠٠٨ مشردين داخليين و ٦ ٣٠٤ لاجئين تسبب نشاط جيش الرب للمقاومة في تشريدهم.

٣٦ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أعلنت السلطات الانتقالية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بالاستسلام الوشيك لعدد كبير من مقاتلي جيش الرب للمقاومة في نزاكو. لكن ذلك لم يتحقق أبداً، وبدلاً من ذلك، انشق ١٩ مقاتلاً من

هذا الجيش، منهم تسعة مواطنين أوغنديين، في ٦ كانون الأول/ديسمبر في زيمبو. وقاد هذه الجماعة المقدم أوكيلو أوكوتي الذي اختطف من أوغندا في عام ١٩٨٩. ويشير المراقبون إلى أن هذه هي أكبر عملية انشقاق في صفوف جيش الرب للمقاومة منذ عام ٢٠٠٨.

٣٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، أُبلغ عن هجمات وعمليات اختطاف قام بها جيش الرب للمقاومة في ديريساكا ومبوكي وأوبو، تسببت في بث الذعر في نفوس السكان المحليين، وأسفرت عن حالات أخرى من التشرد الداخلي.

هاء - حماية حقوق الإنسان

٣٨ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عددا متزايدا من الهجمات التي نفذتها العناصر المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) ضد ائتلاف سيليكاس السابق والطائفة المسلمة. وتواصل السلطات الدينية على الصعيد الوطني الاضطلاع بدور ملحوظ في تهدئة الأوضاع، ولكنه لا يخلو من مخاطر. غير أنه على الصعيد المحلي، شهد مكتب بناء السلام تزايد حالات توقف الحوار بين الطوائف الدينية.

٣٩ - وفي بانغي، لا يزال يبلغ عن أنباء تزعم وقوع جرائم ذات دوافع سياسية. وعلى وجه الخصوص، ثمة تقارير تفيد بأن عناصر من ائتلاف سيليكاس السابق قامت بعمليات اعتقال وخطف غير قانونية في حق أفراد يُنظر إليهم على أنهم من أنصار بوزيزي أو معارضين للنظام. كما تشير التقارير إلى أن أعضاء من الحكومة الانتقالية يقومون بتشغيل مراكز احتجاز غير قانونية مثل مبنى اللجنة الاستثنائية للدفاع عن المكتسبات الديمقراطية الذي قيل إن التعذيب استخدم فيه على نطاق واسع.

٤٠ - وفي المقاطعات، تتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان بفعل انتشار انعدام الأمن في جميع أنحاء البلد وغياب سلطة الدولة والإدارة المحلية على صعيدي المناطق والمقاطعات. ولا تزال سلطة الدولة في أيدي قوات ائتلاف سيليكاس السابق، التي تفتقر إلى أبسط شروط الانضباط والتدريب وتعمل في الغالب خارج نطاق هياكل القيادة والتحكم الموحدة للسلطات الانتقالية، بسبب الولاء لقادة ائتلاف سيليكاس في المناطق. ولا يزال هناك غياب في معظم الأحيان لقوات أمن وطنية قادرة على أداء مهامها على النحو الكامل. وما زال أيضا من الصعب التمييز بين عناصر ائتلاف سيليكاس السابق التي أدمجت في القوات المسلحة المشروعة والعناصر الأخرى التي تواصل العمل في إطار الجماعات المتمردة. وفي هذا السياق المتسم بالهيار القانون والنظام، تضاعفت المواجهات العنيفة بين عناصر ائتلاف سيليكاس السابق والعناصر المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) والهجمات الانتقامية ضد الطائفتين

المسيحية والمسلمة. وأدت هذه الهجمات وما يترتب على ذلك من أعمال انتقامية ضد السكان إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

٤١ - وترد أيضا بلاغات متزايدة في ما يتعلق بالانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) ضد المسلمين. ففي ١٤ أيلول/سبتمبر، قُتل ٥٧ مسلما في بيتزامي. وفي غاغا (أومبلا موكو)، ونتيجة لمواجهة بين ائتلاف سيليكيا السابق والجماعات المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا)، قُتل ٣٢ مدنيا، معظمهم من المسلمين، وأصيب ١٨٧ آخرين بجروح بليغة. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قام قائد تابع لائتلاف سيليكيا السابق بهجمات انتقامية أسفرت عن عمليات إعدام بإجراءات موجزة لأكثر من ٤٠ مدنيا وإحراق أزيد من ٥٠ منزلا في مخيم بانغي. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت ميليشيات الدفاع عن النفس بوار واحتلتها، وهي مدينة تقع في غرب البلد، على الطريق الرئيسي المؤدي إلى الكامبيرون، البلد المجاور. وأدى ذلك إلى وقوع اشتباكات مع قوات ائتلاف سيليكيا السابق، وأسفر عن مقتل ٢٠ مدنيا على الأقل. وتشرّد على الأقل ١٠ ٠٠٠ شخص نتيجة القتال في بوار ومحيطها.

٤٢ - وكان أثر الموجة الأخيرة من العنف كبيرا على الأطفال. إذ أبلغ عن بقاء عدد كبير من الأطفال في صفوف ائتلاف سيليكيا السابق. كما أبلغ عن موجات جديدة من تجنيد الأطفال قامت بها الجماعة المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) على نطاق واسع في القرى في سياق انتشار الحركة. وارتفع عدد الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة في البلد إلى ما لا يقل عن ٣ ٥٠٠ طفل، ويمكن أن يكون قد وصل إلى ٦ ٠٠٠. وقد زج بالأطفال والشباب في دينامية العنف والانتقام وهم يعانون من انتهاكات جسيمة لما لهم من حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، لا سيما ضد الفتيات. وقتل الأطفال وتشويههم منتشرا أيضا، إذ جرى تشويه ١٤ طفلا في هجوم وقع في بوالي في ٢ كانون الأول/ديسمبر وعدد آخر منهم خلال الهجوم على بانغي في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر. وتعرضت الأغلبية الساحقة من المدارس والمستشفيات في المناطق الريفية للنهب وهي الآن غير صالحة لأداء مهامها، مما يؤدي إلى انتهاكات خطيرة للحق في التعليم. وأبلغ مرارا وتكرارا عن حالات تهديد للموظفين الطبيين بعد الأحداث التي وقعت في بانغي في ٥ كانون الأول/ديسمبر. ويفعل إنشاء جماعات مسلحة جديدة، ولا سيما تنظيم السكان المدنيين في جماعات معنية بالدفاع عن النفس، زادت مخاطر التجنيد القسري للأطفال وغير ذلك من الانتهاكات الكبرى لحقوق الأطفال. وأبلغ أيضا عن حالات اختفاء واختطاف في صفوف الأطفال والنساء. ويشكل الأطفال نسبة تقدر بنحو ٥٠ في المائة من مجموع عدد الأشخاص المشردين في البلد.

٤٣ - وأبلغ عن مقتل ما يقرب من ٧٠ شخصا وجرح ١٩١ آخرين ببوهونغ في غرب جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من آب/أغسطس إلى أيلول/سبتمبر نتيجة للاشتباكات التي وقعت بين قوات ائتلاف سيليكما السابق والجماعات المحلية للدفاع عن النفس. وفي بوسانغوا، علم مكتب بناء السلام بمزاعم تفيد بأن عناصر من ائتلاف سيليكما السابق قتلت في الفترة ما بين ٧ و ٢١ أيلول/سبتمبر ٦٧ فردا من الطائفة المسيحية. وتم الإبلاغ أيضا عن عدد من حالات الاغتصاب خلال الفترة نفسها. وسجل المكتب أيضا أن ٨٧ متزلا تعرض للنهب والإحراق. وشملت الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي ارتكبتها عناصر ائتلاف سيليكما السابق والعناصر المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) على السواء، حالات متحقق منها تتعلق بالإعدام بإجراءات موجزة، والعنف الجنسي، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي. وأفيد أن عدة مئات من المدنيين، بمن فيهم عاملان في المجال الإنساني من المنظمة غير الحكومية المسماة وكالة التعاون التقني والإنمائي، لقيتا مصرعهما خلال الأسبوعين الأولين من أيلول/سبتمبر. وبسبب القتال، لجأ أفراد من الطائفة المسيحية إلى الإرسالية الكاثوليكية في بوسانغوا، التي تأوي ما يصل إلى ٤٠.٠٠٠ مُشرد. وشُرد أيضا مدنيون مسلمون ولجأ حوالي ٨ ٥٠٠ شخص منهم إلى المقاطعة الفرعية ومباني مدرسة لبييري في بوسانغوا. وتضرر ما لا يقل عن ٢٠ قرية محيطة ببوسانغوا أيضا بالاشتباكات التي أرغمت سكانها على الهرب والاختباء في الأدغال في ظروف محفوفة بالمخاطر وفي حالة خوف دائم على حياتهم.

٤٤ - وفي أيلول/سبتمبر، قدم لمجلس حقوق الإنسان التقرير الرسمي لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمفوضية حقوق الإنسان (A/HRC/24/59) والمفودة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وتمكنت بعثة تقصي الحقائق، التي غطت أنشطتها الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى تموز/يوليه ٢٠١٣، من جمع معلومات ذات مصداقية وموثوق بها ومؤكدة من الضحايا، والأسر، والشهود، ومن مصادر أخرى موثوق بها في بانغي وعدة مناطق محلية في مقاطعات لوبا، وكيمو، وأومبيلامبو، ونانا - غريبيزي. وخلصت البعثة إلى أن كلا الطرفين قاما أثناء النزاع بعمليات إعدام بإجراءات موجزة وقتل خارج نطاق القضاء، وشاركا في حالات اختفاء قسري وتعذيب ونهب لممتلكات عامة وخاصة. وقام ائتلاف سيليكما أيضا بأعمال عنف جنسي وانتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وتشكل هذه الأعمال انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وقد تصل إلى مرتبة جرائم الحرب. وبعد ٢٤ آذار/مارس، تواصلت الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبتها ائتلاف سيليكما، مثل عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، والعنف الجنسي، وتجنيد الأطفال، ونهب الممتلكات، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والكنائس.

٤٥ - وفي بوار، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، قتلت عناصر من ائتلاف سيليكسا السابق ٢٠ شخصا باستخدام المدفعية الثقيلة والخفيفة، وذلك في حي غوغو ذي الأغلبية المسيحية، وجرح ثمانية أفراد آخرين بطلقات نارية. وتزايد التقارير عن سقوط ضحايا من جراء الهجمات والانتهاكات الواسعة النطاق التي يرتكبها ائتلاف سيليكسا السابق. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ عن أن أحد قادة ائتلاف سيليكسا السابق أعدم أربعة أفراد في قرية زاير خارج بوسمبيلي، وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن اشتباكات بين عناصر ائتلاف سيليكسا السابق والعناصر المناهضة لاستخدام السواطير (البلاكا) أسفرت عن ثلاث وفيات.

٤٦ - ومنذ تقرير الأخير، أجرى مكتب بناء السلام عدة زيارات ميدانية من أجل توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. وزار المكتب أوهام (بوسانغوا، وبواي، وبيتزامي، وأودا - كيت، وأوهام باك) وأوهام بندي (بوكا) ومبومو (بانغاسو)، وأومبيلامبو (يلوكي، وغانغا)، وانا - مامبيري (بوهونغ). وأصدر ممثلي الخاص عدة بيانات تحت السلطات الوطنية على إلقاء الضوء على موجة أعمال القتل والاعتقالات والتهديدات وتقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة. وطلب أيضا ممثلي الخاص إلى السلطات الانتقالية مواصلة وتسريع استعادة قدرات الشرطة والدرك وتكليفهم بالحفاظ على القانون والنظام. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، حذرت مفوضية حقوق الإنسان من أن الحلقة المتفاقمة من الهجمات العنيفة والأعمال الانتقامية في جمهورية أفريقيا الوسطى قد تزج بالبلد في نزاع جديد.

٤٧ - وفي إطار الرد على الهجمات المستمرة ضد المجتمعات المدنية وحدث تدهور شامل في مجال حماية حقوق الإنسان، نشرت المفوضية فريقا مكونا من موظفين لشؤون حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل دعم عنصر حقوق الإنسان التابع لمكتب بناء السلام في الفترة من ١٢ إلى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وكان الغرض من الزيارة هو رصد أعمال العنف المستمرة ضد المدنيين التي تنفذها مختلف الجماعات المسلحة وتوثيق ما يرتبط بها من انتهاكات وتجاوزات متعلقة بحقوق الإنسان، وخاصة خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في بانغي وأجزاء أخرى من البلد. وقد بدأ أخطر حادث في الساعات الأولى من يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (انظر الفقرات من ٢ إلى ٨).

٤٨ - وعملت الأفرقة في بانغي وقامت ببعثات ميدانية إلى بوار وبوسانغوا، أجريت خلالها مقابلات مع ضحايا وشهود وقادة من الطائفتين المسلمة والمسيحية والسلطات المحلية وممثلين عن مختلف المنظمات الدولية والوطنية. وتسعى المفوضية إلى التعجيل بتوسيع نطاق وجودها المتجسد في مراقبي حقوق الإنسان المقيمين. ووافق مكتب دعم بناء السلام في

١٩ كانون الأول/ديسمبر على اعتماد مليون دولار لتمويل نشر سبعة مراقبين دوليين ومراقبين وطنيين لحقوق الإنسان، منهم مراقب سيعمل مع المجتمع المدني.

٤٩ - وأبلغ عن تدهور عام في حماية حقوق الإنسان. ولوحظ مع القلق الشديد استمرار هجمات تستهدف بوجه خاص المدنيين المسيحيين والمسلمين في جميع أنحاء المنطقة الغربية من جمهورية أفريقيا الوسطى. وركزت غالبية الشهادات التي أدلى بها الضحايا والشهود والناجون على القتل المتعمد للمدنيين واستخدام القوة القاتلة دون تمييز من قبل مقاتلي ائتلاف سيليك السابق والجماعة المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا).

٥٠ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، اضطلعت السلطات الانتقالية بعدد من المبادرات الإيجابية. ففي ٢٥ أيلول/سبتمبر، طلبت الحكومة إقامة حوار تفاعلي مع مجلس حقوق الإنسان في أعقاب عرض التقرير المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى على مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين في جنيف. ومثل وزراء العدل والإدارة الإقليمية واللامركزية والأقلمة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في الجلسة، مع قيام وزير العدل بالتكلم نيابة عن جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعرب المندوبون عن قلقهم البالغ إزاء النتائج التي خلص إليها التقرير المقدم باسم المفوضة السامية. واختتم الاجتماع باعتماد قرار لمجلس حقوق الإنسان يعين خبيراً مستقلاً معنياً بجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، وجه رئيس الوزراء رسالة تضمنت دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل استعراضاً لحالة جمهورية أفريقيا الوسطى وأدلى ٧٠ من الدول الأعضاء ببيانات عن حالة حقوق الإنسان في البلد. وقام الفريق العامل في جلسته السابعة عشرة، المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، باعتماد التقرير المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى مع مجموعة من التوصيات التي أقرها وفد جمهورية أفريقيا الوسطى. وعقب ضغوط دولية، أصدر رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية مرسوماً بحل اللجنة الاستثنائية للدفاع عن المكتسبات الديمقراطية.

٥١ - وعلى الرغم من هذه الإجراءات، يظل انعدام المساءلة واستمرار إفلات مرتكبي أعمال العنف من العقاب مسألتين لا تزال الحكومة الانتقالية غير قادرة على معالجتهما. ففي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر، هرب ٣١ سجيناً من سجن انغاراغا المركزي، بمن فيهم ١٣ عنصراً من عناصر ائتلاف سيليك السابق مدانون في جرائم نهب وسرقة وتدمير ممتلكات خاصة في منطقة بوي - رابي الإدارية في بانغي وكانوا يقضون أحكاماً بالسجن لمدة ثماني سنوات. وقد أطلق سراح بعض هؤلاء الهاربين بعد أن وجه فريق أول سابق من

ائتلاف سيليكسا السابق تعليمات مكتوبة لقلم المحكمة بإطلاق سراحهم. وهذا الافتقار إلى المساءلة يعززه الغياب الفعلي لأي سلطة قضائية خارج بانغي، إلى جانب تدمير البنية التحتية لنظام العدالة الجنائية، بما في ذلك المحاكم ومرافق الاحتجاز. ولم تستأنف سلطات الدولة في معظم الأحيان مهامها بعد الأزمة الأخيرة، وعلى وجه التحديد، ما زال وسط البلد يفتقر إلى قوات الدرك والشرطة والقضاة.

واو - المرأة والسلام والأمن

٥٢ - لا تزال النساء والأطفال متضررين بوجه خاص من العنف الطائفي. وهناك ادعاءات عديدة بحدوث عنف جنسي، ولكن نظرا لعدم وجود قدرات على توثيق الحالات على النحو المناسب، لم يجر حتى الآن تحليل الاتجاهات بشأن طبيعة هذه الظاهرة ونطاقها. إلا أن التقارير الأولية تشير إلى أن النساء والفتيات استهدفن في هجمات انتقامية، خلال عمليات تفتيش للمنازل، ومن خلال حالات الزواج القسري. وتخشى النساء من الإبلاغ عن الحالات نظرا لاستمرار وجود الجناة المفترضين وعدم وجود نظام عدالة قائم للنظر في الشكاوى. ولا تزال المساعدة الطبية والنفسية - الاجتماعية المقدمة للضحايا محدودة. وفي كثير من الحالات، أدى انعدام الأمن إلى جانب وجود نقاط تفتيش غير مشروعة أيضا إلى انتهاك حرية الحركة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وشهد النشاط الاقتصادي هبوطا حادا لخوف السكان من الذهاب إلى الأسواق أو العمل في حقولهم.

٥٣ - وقد أسهم النزاع الطويل في جمهورية أفريقيا الوسطى في انتشار الفقر على نطاق واسع والإخلال بسبل العيش. ومثلما هو الحال في كثير من الأحيان، لا يزال النساء والأطفال هما الفئتان الأكثر ضعفا. ذلك أنهم يفتقرون إلى الموارد الأساسية لكسب الرزق. وقد قاد ممثلي الخاص بعثة للأمم المتحدة إلى بريا لدعم النساء المتضررات من النزاع، وتبذل منظومة الأمم المتحدة في الوقت الراهن جهودا منسقة لضمان تلبية احتياجاتهن. وفي هذا الصدد، قُدمت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى الجماعات النسائية في بريا تبرعات تمثلت في آلات لتحضير المنتجات الغذائية، ومجموعات أدوات للصحة الإنجابية، وآلات للحياكة، ومواد تعليمية، ومصايح يدوية، وبدور للبستنة.

٥٤ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت عناصر من ائتلاف سيليكسا السابق تابعة للجنة الاستثنائية للدفاع عن المكتسبات الديمقراطية، في حي بيمبو في بانغي، بإلقاء القبض على ٢٠ امرأة كن ينظمن حملة توعية على صعيد المدينة في الفترة المؤدية إلى الاحتفالات باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. وفي فترة لاحقة، وجه ائتلاف سيليكسا السابق اتهامات لهن بنشر رسائل تخريبية من أجل زعزعة استقرار النظام الحالي. وأفرج فيما بعد عنهن بعد التدخل المباشر لرئيس الدولة في المرحلة الانتقالية.

٥٥ - ودعم مكتب بناء السلام وفريق الأمم المتحدة القطري إعداد خطة عمل وطنية، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن، من شأنها أن تمكن الحكومة الانتقالية من تحسين قدراتها المؤسسية والبشرية في تعزيز المساواة بين الجنسين وكذلك خطة السلام والأمن للمرأة.

٥٦ - وتحرز النساء مكاسب في مجال التمثيل على المستويات العليا في الحكومة. وتتولى نساء مناصب وزيارات للشؤون الخارجية والتنمية الريفية، والشؤون الاجتماعية، والتضامن الوطني وتعزيز المساواة بين الجنسين. وإضافةً إلى ذلك، أربعة من الأعضاء التسعة المنتخبين في المحكمة الدستورية هم نساء. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، صدر مرسوم بتعيين امرأتين منسقتين للشرطة على مستوى مقر الشرطة لدعم جهود الحكومة في إصلاح القطاع الأمني وتنفيذ الولايات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

زاي - الحالة الإنسانية

٥٧ - لا يزال السكان هم الضحية الرئيسية للأزمة السياسية - الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتضرر جميع سكان البلد البالغ عددهم ٤,٦ ملايين شخص، نصفهم من الأطفال، ويحتاج عدد يقدر بنحو مليوني شخص - أي حوالي ٤٥ في المائة من مجموع السكان - إلى مساعدة إنسانية. وتمثل حماية المدنيين شاغلا كبيرا بسبب استمرار التوترات الطائفية في مناطق مختلفة، وخاصة في بانغي وبوسانغوا. ويقدر عدد المشردين داخليا في جميع أنحاء البلد بنحو ٦٤٠.٠٠٠ شخص، وهو رقم قد زاد بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ آذار/مارس ٢٠١٣. وفي بانغي، لجأ أكثر من ٢١٤.٠٠٠ من المشردين داخليا إلى أكثر من ٥٠ موقعا، بمن فيهم نحو ٦٠.٠٠٠ شخص في مطار بانغي الدولي. وتسود بالفعل في كثير من المواقع ظروف معيشية مروعة ولكن لا يزال يسجل مشردون جدد في هذه المواقع نتيجة للهجمات المحددة الأهداف التي تشهدها ضواحي المدينة.

٥٨ - وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عددا يقدر بنحو ٦٩٧ ٢٣٢ لاجئا من جمهورية أفريقيا الوسطى في بلدان مجاورة، بمن فيهم ٩٨ ٥٠٤ لاجئين في الكاميرون، و ١٠ ٨٩٦ لاجئا في الكونغو، و ٤٥ ٢٦٩ لاجئا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و ٧٨ ٠٢٨ لاجئا في تشاد. وقد فر أكثر من ٦٨.٠٠٠ من هؤلاء اللاجئين من البلد في الأشهر القليلة الماضية.

٥٩ - ويشكل استمرار انعدام الأمن، وغياب سيادة القانون، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والاعتداءات المؤسفة على موظفي وأصول المساعدة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى تحديا رئيسيا في مجال تقديم المساعدة لإنقاذ الأرواح، لا سيما لقاطني المناطق الريفية

النائية. ويشير تحليل الاحتياجات الإنسانية الذي أعد في إطار النداء الموحد لعام ٢٠١٤ إلى أن نحو مليونين من الأشخاص المتضررين من الأزمة في أمس الحاجة إلى الغذاء ومياه الشرب والرعاية الصحية والصرف الصحي والمأوى والحماية. ويمكن أن يؤدي استمرار العنف الطائفي إلى تفاقم الحالة ما لم تتخذ تدابير مناسبة ومحايدة وقوية لوقف أعمال القتال بين المجتمعات المحلية المختلفة وتيسير وجود آمن للجهات الفاعلة في المجال الإنساني في جميع أنحاء البلد.

٦٠ - وقد قام برنامج الأغذية العالمي منذ اندلاع العنف في كانون الأول/ديسمبر بتقديم ١٤٠٣ أطنان من الأغذية لما مجموعه ١٩٦٠١١ شخصا في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما في بانغي وبوسانغوا وبوار. وتقوم منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاء في مجال الصحة بتوفير اللوازم الطبية للمستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات في مواقع المشردين داخليا، بما في ذلك أكثر من ٥٠ موقعا للمشردين داخليا في بانغي. ولا تزال منظمة اليونيسيف تقوم بإنتاج وتوزيع ١٢٠٠٠٠ لتر من المياه يوميا للسكان المشردين في المواقع الرئيسية الثلاثة في بوسانغوا كما أحضرت مخزونا مهما من الأصناف غير الغذائية لإعطاء دفعة لعملية التوزيع الجارية في بانغي؛ ويجري حاليا تنفيذ أنشطة لتوفير الحماية في مختلف المواقع. إلا أن نقص التمويل قد يعوق استمرار الاستجابة الإنسانية. فبرنامج الأغذية العالمي، على سبيل المثال، يواجه حالات نقص مباشرة تخص كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير؛ ويمكن أن يواجه عما قريب نفادا كاملا لمخزون الأغذية. وقد قامت بعثة تقييم سريعة مشتركة متعددة القطاعات، نظمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي، بمغادرة بانغي في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر لزيارة مواقع في بوار وبوزوم، في شمال غرب جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمع البيانات في خمس مدن أساسية (بانغي وبوار وباوا وبوسانغوا وكاغا - باندورو) والمناطق المحيطة بها.

٦١ - وزار مديرو الطوارئ في ثماني وكالات أعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر لتحديد سبل توسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية وزيادة مداها، وضمان توافر الدعم اللازم من المقر للفريق القطري. ونتيجة لذلك، قرر الفريق القطري لتقديم المساعدة الإنسانية الذي تقوده الأمم المتحدة تكميل خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٤ لجمهورية أفريقيا الوسطى بخطة تنفيذية أكثر تحديدا لفترة الـ ١٠٠ يوم القادمة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى شباط/فبراير ٢٠١٤. وتحدد خطة العمل الإجراءات ذات الأولوية العليا للفريق

القطري من أجل ضمان سرعة توسيع نطاق القدرة على الاستجابة للحالات الإنسانية في بانغي وغيرها من المناطق المتضررة الرئيسية في البلد. وهي تتضمن أيضاً مجموعة واضحة من النواتج المتوخاة لكل مجموعة.

٦٢ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أعلن رؤساء الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حالة طوارئ من المستوى ٣ لجمهورية أفريقيا الوسطى وأكدوا من جديد الأهمية المحورية لخطة الـ ١٠٠ يوم لضمان حماية وإنقاذ أرواح أكبر عدد ممكن من الناس. وتمس الحاجة إلى مبلغ ١٥٢,٢ مليون دولار لتنفيذ الخطة المذكورة. وحتى الآن، خصص لجمهورية أفريقيا الوسطى أكثر من ١٠ ملايين دولار من الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ.

٦٣ - وقد قامت وكالات الأمم المتحدة على مدى الشهرين الماضيين بتعزيز وجودها في الميدان بنشر عناصر دائمة (باوا وبوار وزيميو) أو نشر أفرقة متنقلة (كاغاباندورو ووبامباري وبوسانغوا) رغم تقلب الحالة الأمنية في بعض هذه المواقع. ويتوقع أن يكون للنشر الجاري لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من عملية سانغاري الفرنسية في بعض هذه المدن، بما في ذلك باوا وكاغا باندورو وبوسانغوا، أثر من حيث تحقيق الاستقرار على الرغم من استمرار الحالة الحرجة وضرورة بذل مزيد من الجهود لضمان استمرار وجود الجهات الإنسانية الدولية، لا سيما في المناطق الريفية.

٦٤ - وتكفل خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية الوصول الآمن إلى حوالي ٢٧ موقعا في جميع أنحاء البلد لما عدده ٦٥ منظمة من منظمات المساعدة الإنسانية، وهي وسيلة النقل الوحيدة لبلوغ معظم مناطق جمهورية أفريقيا الوسطى التي لا يمكن الوصول إليها بسبب رداءة حالة الهياكل الأساسية الطرقية وانعدام الأمن. ويتوفر تمويل كامل لهذه الخدمات حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ولكنها في حاجة إلى مبلغ ٩ ملايين دولار لدعم عملياتها في عام ٢٠١٤. ومع استمرار انعدام الأمن في البلد وما أعقب ذلك من وقف للرحلات الجوية التجارية، من شأن توفير التمويل الكامل لخدمات الأمم المتحدة للنقل في عام ٢٠١٤ أن يساعد منظمات المساعدة الإنسانية، ولا سيما الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، على الوصول إلى الفئات الضعيفة في جميع أنحاء البلد.

حاء - الحالة المالية

٦٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة المالية للبلد متردية. وتمكنت السلطات الانتقالية من دفع المرتبات حتى نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر بفضل القروض والتبرعات المقدمة من الكونغو وتشاد والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وفي تشرين

الثاني/نوفمبر، زار جمهورية أفريقيا الوسطى وفد مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وكان هدف البعثة هو تقييم البيئة السياسية والأمنية العامة قبل التوصل إلى قرار محتمل بشأن استئناف المدفوعات من أجل المشاريع المعلقة منذ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣.

٦٦ - وكجزء من استراتيجية تحقيق الاستقرار المشار إليها أعلاه، تعاون مكتب بناء السلام وفريق الأمم المتحدة القطري مع بعثة توطيد السلام والاتحاد الأفريقي من أجل مساعدة الحكومة على تأمين محور بانغي - بيلوكو (على الحدود مع الكاميرون). وقد أتاح هذا الأمر استرداد جزء من الإيرادات الضريبية التي يحصلها البلد.

طاء - حالة موظفي الأمم المتحدة ومبانيها

٦٧ - رغم أن جميع موظفي الأمم الدوليون سالمون وجرى التحقق من سلامتهم، فقد تعرض بعضهم للنهب نتيجة للأحداث الأخيرة. أما الموظفون الوطنيون وأسرههم (ما مجموعه ٩٧ فردا في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر) الذين يعتبرون أنفسهم في خطر، فقد أُخرجوا بسلام من ديارهم ونقلوا إلى مجمع مكتب بناء السلام الذي لا يزال، مع ذلك، بدون حماية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير وقبل وقوع هذه الأحداث، ظل موظفو الأمم المتحدة الوطنيون مستهدفين من جانب عناصر ائتلاف سيليكاس السابق. وجرى الإبلاغ عن عدة حوادث استيلاء على هواتف وجهاز راديو وعلى نقود، ووقعت حالات سرقة سيارات. وقتل أحد الموظفين الوطنيين عندما حُوصر في تبادل لإطلاق النار في أحد أحياء بانغي في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر.

٦٨ - وفي الوقت نفسه، أذن مجلس الأمن في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، بنشر قوات قوامها ٥٦٠ فردا في جمهورية أفريقيا الوسطى، بوصفها جزءا من وحدة للحراسة مسؤولة عن حماية موظفي الأمم المتحدة ومبانيها. وتقرر أن المغرب هو البلد المساهم بقوات وبدأت مرحلة النشر الأولى (٢٥٠ فردا) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وليست وحدة الحراسة التابعة لمكتب بناء السلام قوة لحفظ السلام؛ وإنما هي وحدة مكلفة بتوفير الأمن ومراقبة الدخول والخروج في المنطقة المحيطة بمرافق الأمم المتحدة ومبانيها في بانغي وفي جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى. وستقدم أيضا خدمات الأمن والحراسة المتنقلة لموظفي الأمم المتحدة وستقوم بعمليات الإجلاء عند اللزوم. وستقدم وحدة الحراسة التابعة لمكتب المتكامل بناء السلام الدعم للأمم المتحدة من أجل مساعدة سكان جمهورية أفريقيا الوسطى وحكومتها.

٦٩ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، عقد الأمين العام المساعد لقاء مفتوحاً مع موظفي الأمم المتحدة للاستماع إلى شواغلهم إزاء الحالة الأمنية ولطمأنتهم بشأن التدابير التي يجري اتخاذها لمعالجة تلك الشواغل.

ياء - أداء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفعاليتها

٧٠ - لقد أوفدت بعثة تقييم متعددة التخصصات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٣. وترد النتائج في مرفق رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر (S/2013/557). وشددت في التقرير على العناصر اللازمة من أجل جعل وجود المكتب المتكامل لبناء السلام أكثر فعالية على أرض الواقع. ونتيجة لذلك، اعتمد مجلس الأمن قراره ٢١٢١ (٢٠١٣) الذي يعزز ويستكمل ولاية المكتب المتكامل لبناء السلام في خمسة مجالات. وفي وقت لاحق، اتخذ المجلس القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) الذي يكلف المكتب المتكامل لبناء السلام بمهام إضافية من أجل تقديم الدعم إلى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية.

٧١ - وفي الوقت نفسه، نُفذت تدابير مؤقتة بغية تلبية الاحتياجات الجديدة. ولتقديم الدعم للعملية الانتقالية، أوفدت إدارة الشؤون السياسية أحد كبار الخبراء إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم مكتب بناء السلام بالخبرة اللازمة لبلورة عمليات الوساطة والمصالحة، ولا سيما في سياق التوترات وأعمال العنف الطائفية والاجتماعية الدائرة في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تحديد فريق بدء العمل المعني بالمسائل الانتخابية. وكبير الخبراء المعني بالانتخابات موجود بالفعل في الميدان وهو يقدم المساعدة للهيئة الانتخابية الوطنية. وفي ما يتعلق بتحقيق استقرار الحالة الأمنية، أوفدت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بعثة لمدة أسبوعين لتقييم حالة مخزون الذخيرة غير المأمونة التي تسبب في تهديد مباشر للمدنيين ولوظفي الأمم المتحدة. ومنذ بعثة التقييم التقني التي أوفدها الدائرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، جرى نهب ٨٢ في المائة من الذخائر العتيقة و ٩٨ في المائة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. وسيعود فريق الدائرة إلى بانغي لإنشاء آلية تنسيق فعالة وتنظيم دورات تثقيفية بشأن المخاطر وتدمير المخزونات غير الآمنة. وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان، نُشر فريق في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة أسبوعين ريثما يتم تعزيز العنصر المعني بحقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وسيوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحد كبار المستشارين للمساعدة على التنسيق العام لتنفيذ خريطة الطريق الوطنية التي اعتمدت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر وقدمت إلى فريق الاتصال الدولي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

ثالثا - ملاحظات

٧٢ - ما زلت قلقا للغاية من استمرار العنف وانعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. فقد أدى الهجوم الذي شنته عناصر الجماعة المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) على بانغي في ٥ كانون الأول/ديسمبر إلى تفاقم الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى بصورة خطيرة وإلى تعمق الانقسام بين الطائفتين المسيحية والمسلمة في البلد. وإن أعمال العنف والعنف المضاد التي يتبادل فيها المحني عليهم والجناة الأدوار باستمرار، تنتشر بسرعة في جميع أنحاء البلد وتهدد بالتحول إلى مواجهة طائفية على نطاق واسع بين المسيحيين والمسلمين. ولا بد من وضع حد لهذا الاتجاه الخطير وعكس مساره على الفور. وإني أرحب بجهود المصالحة التي بذلت حتى الآن، من جانب الزعماء الدينيين في البلد وغيرهم على الصعيد الوطني. فيجب أن تتصالح جميع الطوائف الدينية وأن تعيش معا في سلام ووثام.

٧٣ - ويعيش سكان جمهورية أفريقيا الوسطى في خوف دائم وإني جزع من تزايد عدد وحجم انتهاكات حقوق الإنسان التي يعانون منها. وإني أدين بشكل خاص التصعيد الأخير في الهجمات المحددة الأهداف التي تشن ضد النساء والأطفال وأحث السلطات الوطنية على أداء دورها في حماية المدنيين، وكبح انتهاكات حقوق الإنسان، واستعادة سيادة القانون، ومحكمة الجناة. وضمان مساءلة جميع الأطراف وإنهاء الإفلات من العقاب سيتسلمان بأهمية حيوية لمنع وقوع مزيد من الفظائع. غير أن غياب سلطة الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى يجعل تحقيق كل ما ذكر أعلاه، فضلا عن الأهداف المبينة أدناه، صعبا للغاية. وفي طريق المستقبل، سيحتاج ذلك إلى نظر جدي وتفكير ملي من جانب المجتمع الدولي.

٧٤ - ويحتاج مليوننا شخص تقريبا من المتضررين من جراء أعمال العنف والتشرد وفقدان سبل كسب الرزق إلى مساعدة إنسانية عاجلة. وإني أشدد على أهمية توسيع نطاق العمليات الإنسانية على صعيد البلد، بما يشمل المناطق الريفية، وضمان حماية العاملين في المجال الإنساني وأصولهم. ورغم حجم الأزمة، تشهد الاستجابة الإنسانية لحالة الطوارئ في جمهورية أفريقيا الوسطى نقصا خطيرا في التمويل إذ، حتى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، لا تغطي الموارد إلا ٥٣ في المائة من النداء الموحد لعام ٢٠١٣. وإني أحث المجتمع الدولي على تقديم التمويل اللازم لخطة الـ ١٠٠ يوم (١٥٢,٢ مليون دولار) وللنداء الموحد لعام ٢٠١٤، حتى يتسنى إيصال المساعدة الإنسانية لمن يحتاجونها. وإني أيضا أثني على المغرب لقبوله توفير قوات لوحدة حرس الأمم المتحدة والاضطلاع برئاسة تشكيلية جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام.

٧٥ - وإنني أرحب بالجهود التي تبذلها فرنسا والبلدان الأفريقية لنشر قوات تساعد على تحقيق استقرار الحالة الأمنية. واستنادا إلى هذه الجهود، أناشد المجتمع الدولي بذل كل جهد ممكن للحيلولة دون حدوث مأساة أكبر في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا يشمل تقديم مساعدة منسقة فورية لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية؛ وبذل المزيد من الجهود من أجل إحراز تقدم عاجل في الحوار الوطني والمصالحة الوطنية والعملية السياسية؛ وزيادة الموارد اللازمة لإعادة بناء المؤسسات، وتوسيع نطاق وجود الدولة في جميع أرجاء البلد وتنمية قدراتها على الإدارة السليمة للموارد الطبيعية الوفيرة في البلد. وعلينا أن نتحرك الآن. ومن الضروري أن يعمل المجتمع الدولي بشكل متضافر وبصوت واحد في مجالات الأمن والسياسة والحوكمة والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان وغيرها من المجالات. وفي نفس الوقت، سأواصل المناقشات مع جميع الجهات المعنية بشأن طلب المجلس الوارد في الفقرة ٤٨ من القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) المتعلق بإمكانية تحويل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

٧٦ - ويجب كفالة استدامة المكاسب التي حققتها في وقت مبكر القوات الفرنسية ونشر الوحدات الأفريقية وتعزيزها. وإني أعتقد أنه يمكن معالجة إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج على أفضل وجه في إطار اتفاق سلام شامل بين جميع القوات المتحاربة. وإنني أدعو السلطات الوطنية إلى تهيئة الظروف المفضية إلى تنفيذ برنامج ناجح لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإجراء إصلاحات القطاع الأمني على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه، أحث أعضاء المجلس والشركاء الآخرين لجمهورية أفريقيا الوسطى على دعم الجهود الوطنية بطريقة منسقة وعلى زيادة ما يقدمونه من دعم من أجل استعادة سيادة القانون والنظام ومعالجة الأسباب الجذرية للتراع. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من الضروري توفير التمويل لإعادة بناء القطاع الأمني وإيجاد فرص العمل للمقاتلين السابقين في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيكون لبرنامج الإلحاق وإعادة الإدماج على المدى الطويل التي توفر حوافز اقتصادية على مستوى المجتمعات المحلية دور رئيسي في استدامة تداير نزع السلاح وتحقيق المصالحة. ومن اللازم، على وجه الخصوص، توفير التمويل لإعادة المقاتلين الأجانِب إلى أوطانهم وإعادة توطينهم.

٧٧ - وسيطلب حل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا إحراز تقدم في التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. ومن المهم أن تواصل السلطات العمل سويا من أجل كفالة تنفيذ المهام الانتقالية بنجاح وفي حينها. ويُعدّ إنشاء الهيئة الانتخابية الوطنية مؤخرا خطوة إيجابية نحو تنظيم الانتخابات وإعادة إرساء النظام الدستوري في البلد. وسيتولى مكتب بناء السلام

وفريق الأمم المتحدة القطري قيادة جهود الأمم المتحدة دعماً للهيئة الانتخابية الوطنية والعملية الانتخابية.

٧٨ - وأود أن أعرب عن تقديري للشركاء الثنائيين والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي وفرنسا والمغرب والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية، لما تقوم به من عمل قيم في دعم تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشيد بإشادة خاصة بالرجال والنساء العاملين في بعثة الدعم الدولية وعملية سنغاري وموظفي الأمم المتحدة في الميدان لما يبدونه من شجاعة وتفان والتزام بحماية سكان جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الختام، أود أن أتقدم بالشكر إلى ممثلي الخاص، الفريق بابكار غاي، على القيادة التي يبديها خلال هذه الفترة العصيبة بشكل خاص.